

الفصل الثالث
المحاسبة عن النقدية
Accounting for Cash
على وفق المعايير المحاسبية الدولية

قسم المحاسبة

:Introduction

يشكل النقد أحد أهم عناصر القوائم المالية بالنسبة للشركة، فهو الأصل الرئيس الذي عن طريقه يمكن الحصول على الأصول الأخرى فضلاً عن دفع المصروفات التشغيلية واستلام الإيرادات التي تحققها الشركة، كما أن توافره في التوقيت المطلوب وبالكمية التي تحتاج إليها الشركة يجنبها خسائر مهمة قد تتحملها إذا لم تتوفر لديها الكمية الكافية من النقدية وبالوقت المناسب، فضلاً عن شل قدرتها على التصرف وإنجاز عملياتها اليومية، وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) النقدية بـ "النقدية الجاهزة، والحسابات الجارية، والودائع تحت الطلب لدى البنوك، والنقدية المعادلة" **Cash Equivalent** ويصنف حساب النقدية كأحد عناصر الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي،

ومصطلح النقد أو النقدية أو حساب النقدية تطلق على حسابين هما:

1. حساب النقدية بالصندوق أو اختصاراً حساب الصندوق ويمثل النقدية الموجودة لدى الشركة.
2. حساب النقدية بالبنك أو اختصاراً حساب البنك، ويمثل الحساب الجاري للشركة مع البنك.

أولاً: القياس الأساسي للنقدية بالصندوق:

يتعرض النقد بالصندوق إلى مخاطر عديدة كما سبق ذكره، وللمحافظة عليه فإن إدارة الشركة تلجأ لأساليب جرد النقدية الآتية:

1. الجرد اليومي: ويجري لحساب النقدية بالصندوق في المصارف والمحلات التجارية الكبيرة عند انتهاء يوم العمل، إذ يتطلب ذلك مطابقة النقدية بالصندوق مع النقدية بالسجلات، التي جرى التسجيل فيها من واقع مستندات القبض والصرف، أو ما سجلته أجهزة الصرافة الآلية أو مكائن البيع ذات الماسحات الضوئية.

2. الجرد المفاجئ: والذي يكون عادة بدون إشعار مسبق لأمين الصندوق ويكون هذا النوع من الجرد لغرض الرقابة الداخلية الهادفة إلى المحافظة على النقدية واختيار وسائل حمايتها، وتقوم لجنة جرد تشكلها الإدارة وبحضور المدقق الداخلي بحصر النقدية الفعلية المتوافرة في الخزانة سواءً بصورة عملات أو صكوك لم يجري إرسالها للبنك لغرض التحصيل ومقارنتها مع الرصيد الدفتری للنقدية بالصندوق.

3. الجرد الدوري: يتم جرد النقدية الموجودة بالصندوق في نهاية السنة المالية تمهيداً لتحديد الرصيد الذي ستظهر به في قائمة المركز المالي.

وسواءً أكان جرد الجاري على رصيد النقدية دورياً أم مفاجئاً قد تظهر إحدى احتمالات ثلاثة هي:

1. تطابق الرصيد الدفترى المأخوذ من سجل الأستاذ مع رصيد النقدية الفعلي الموجود في الخزانة، وفي هذه الحالة لا تجري أية عمليات تسوية قيدية.

2. الرصيد الفعلي يكون أقل من الرصيد الدفترى (العجز بالصندوق).

3. حالة وجود زيادة نقدية عند إجراء الجرد والمطابقة ما بين الرصيدين الدفترى والفعلي.

وتجري تسوية هذه الحالات كالاتي:

1. الحالة الأولى: حالة تطابق الرصيد الدفترى المأخوذ من سجل الأستاذ مع الرصيد الفعلي الموجود في الخزانة: في هذه الحالة لا يحتاج رصيد النقدية لأي تسوية فيظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة التي يظهر بها رصيدها في ميزان المراجعة الأولي المعد قبل الجرد.

2. الحالة الثانية: الرصيد الفعلي أقل من الرصيد الدفترى ويطلق على هذه الحالة (عجز الصندوق): و تنحصر المشاكل المحاسبية في هذه الحالة بمشكلتين أساسيتين هما:

أ- إثبات العجز: يكون إثبات العجز بتوسيط حساب عجز الصندوق وعلى النحو الآتي:

ثانياً: صندوق المصروفات النثرية Petty Cash Fund:

ينشأ صندوق المصروفات النثرية لغرض إنجاز الأعمال اليومية المتكررة ذات المبالغ القليلة أو ذات الأهمية النسبية المنخفضة، ويجري تكوين صندوق المصروفات النثرية بإصدار شيك لأمر الشخص المسؤول عن الصندوق والذي تعهد إليه مسؤولية إدارة هذا الصندوق، إذ يقوم هذا المسؤول بتسديد قيمة النفقات البسيطة ذات الصفة المتكررة، كمستلزمات التنظيف والطابع البريدية وغيرها، والتعاملات النقدية التي تجري ضمن هذا الصندوق

المسألة: القياس المحاسب النقدي بالبنك: تحتفظ أغلب الشركات إذا لم يكن جميعها بسيولتها النقدية لدى المصارف لأسباب عديده أهمها توفر الأمان والحماية لهذه النقدية فضلا عن الفوائد التي يمكن أن تتحقق عن الحسابات الجارية والودائع النقدية لدى هذه المصارف، وتحتاج هذه الشركات إلى التعرف على حجم النقد الموجود لدى المصارف لذا تجري عملية جرد لهذه النقدية في سجلاتها وتقارنها بما يرد من المصارف عن حجم النقدية لديها، وفي أغلب الأحيان لا يتطابق رصيد النقدية بالبنك في سجلات الشركة مع رصيدها المثبت في الكشف الوارد من البنك، لذا يقوم المحاسب بإجراء عملية تسوية لهذا الفرق وذلك للأسباب الآتية:

1. تحديد أسباب عدم التطابق بين الرصيدين التي قد ترجع إلى أسباب عدة أهمها:

أ- إثبات عمليات في سجلات الشركة لم يحصل البنك على المستندات الثبوتية المعززة لإثباتها في سجلاته.

ب- إثبات عمليات في سجلات البنك لم تحصل الشركة على المستندات المعززة لإثباتها في سجلاتها.

ج- حدوث أخطاء محاسبية لدى البنك أدت لاختلاف رصيده عن الرصيد الصحيح.

د- حدوث أخطاء محاسبية في سجلات الشركة أدت لاختلاف رصيدها عن الرصيد الصحيح.

2. الوصول إلى الرصيد الصحيح الواجب إظهاره نهاية الفترة المالية في القوائم المالية التي تصدرها الشركة.

فعملية التسوية هي مقارنة بين مفردات الإيداعات ومبالغها وتواريخها ومفردات السحوبات ومبالغها وتواريخها ومفردات الكمبيالات التي حصلها للشركة أو دفع قيمتها نيابة عنها ومقدار الفوائد المدينة التي يضيفها إلى الحساب والدائنة التي يخصمها من رصيدها وأية مصاريف أو إيرادات أخرى واتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة للوصول إلى الرصيد الصحيح نهاية الفترة،

سجلات شركة الشرق

حساب البنك/ جاري بنك المستقبل

لشهر نيسان /.....20

دائن			مدين		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
...../4/5	السحوبات	xx/4/2	الإيداعات	xx
...../4/20	رصيد مدين	xx			
...../4/30	الرصيد	xx/4/30	الرصيد	xx

بينما يظهر حساب الشركة في سجلات البنك، والذي يظهر ضمن كشف البنك كالتالي:

سجلات بنك المستقبل

جاري حساب شركة الشرق

لشهر نيسان/.....20

دائن			مدين		
التاريخ	البيان	المبلغ	التاريخ	البيان	المبلغ
...../4/3	الإيداعات	xx/4/5	السحوبات	xx
		/4/22	رصيد دائن	xx
...../4/30	الرصيد	xx/4/30	الرصيد	xx

رأياً: كشف حساب البنك ومطابقته:

يمثل كشف حساب البنك المرسل من البنك إلى الشركة صورة طبق الأصل من حسابها في سجلاته، ومن المفترض نظرياً كما ذكرنا سابقاً تطابق رصيد النقدية بالبنك في سجلات الشركة مع الرصيد الوارد على وفق كشف الحساب الوارد من البنك، إلا أنه من النادر حدوث مثل هذا التطابق، وحالة عدم المطابقة هذه تنتج عن أحد الأسباب الآتية:

1. عمليات مثبتة في سجلات الشركة ولم تظهر بكشف حساب البنك، وتظهر في ثلاث حالات:

أ. الحالة الأولى: قد تقوم الشركة بإضافة إيداعات في الجانب المدين من حساب البنك وتسجلها بسجلاتها بالقييد الآتي:

مستند قيد يومية

رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	التاريخ	البيان	دائن	مدين
		20.../4/30	البنك		xxx
			مدينين	xxx	

استلام صك من المدينين وإيداعه البنك

أ. الحالة الثانية: قد تدفع الشركة إلى دائئها المبالغ المستحقة بدمتها على شكل صكوك مسحوبة عليها وتسجل في جانب السحوبات (الطرف الدائن) بحساب البنك في سجلات الشركة بالقيد الآتي:

مستند قيد يومية

رقم صفحة الأستاذ	رقم القيد	التاريخ	البيان	دائن	مدين
		20.../4/30		دائنون	xxx
				البنك	xxx

سداد قيمة بضاعة بصك

أ-الحالة الثالثة: أخطاء في إثبات المعاملات في سجلات الشركة، وتكون على عدة وجوه منها:

(1) خطأ في مبلغ الإيداعات بالزيادة أو بالعجز يحدث عندما تضيف الشركة إلى إيداعاتها مبلغاً أكثر / أقل من المبلغ الصحيح.

(2) خطأ في مبلغ السحوبات بالزيادة أو بالعجز يحدث عندما تطرح الشركة من رصيدها مبلغاً أكبر / أقل من المبلغ الصحيح.

(3) عندما يكون هنالك خطأ في تحرير الصك بالزيادة أو بالعجز عن المبلغ الصحيح.

1. عمليات مثبتة في سجلات البنك ولم تظهر في سجلات الشركة، وتظهر في ثلاث حالات:

أ- الحالة الأولى: يقوم البنك بإضافة مبالغ إلى إيداعات الشركة في سجلاته عن تحصيل صكوك أو كمبيالات... إلخ أو فوائد دائنة، وهذه الإضافات لا تثبتها الشركة في سجلاتها لعدم ورود ما يثبت حدوثها كالأشعار الدائن الذي يرسله البنك لها، أو قد يكون تاريخ حدوث هذه العملية نهاية الشهر أو تأخر وصول الأشعار لأي سبب كان.

ب- الحالة الثانية: يقوم البنك بخصم مبالغ نقدية معينة من رصيد الشركة لديه، كالصكوك أو الكمبيالات المرفوضة من قبل مديني الشركة لأي سبب كان لعدم وجود رصيد كاف أو تعسر المدين أو إفلاسه، والتي كانت قد سجلت كإيداعات أضيفت لحسابها لدى البنك، إلا إن عدم إمكانية تحصيلها جعلت البنك يقوم بخصمها من الحساب الجاري للشركة، أو قد يكون البنك قد سجل على حساب الشركة مصاريف معينة كالخدمات البنكية أو الفوائد المدينة، أو أية عمولات أخرى لم يصل بها إشعار، أو تأخر وصوله لما بعد وصول كشف حساب البنك.

ج- الحالة الثالثة: أخطاء في إثبات المعاملات من قبل البنك سواءً أكانت هذه الأخطاء في مبالغ الإيداعات أو مبالغ السحوبات، وهذه تظهر في الحالات الآتية:

(1) عندما يضيف البنك إلى إيداعات الشركة مبلغاً أكثر / أقل من المبلغ الصحيح.

(2) عندما يطرح البنك من حساب الشركة (كسحوبات) مبلغاً أكبر / أقل من المبلغ الصحيح.

(3) عندما يكون هنالك خطأ في إثبات معاملة مالية بالزيادة أو بالعجز عن المبلغ الصحيح.

خاتمة: طرق إجراء تسوية كشف البنك Bank Reconciliation

لغرض تحقيق التطابق بين الرصيدين (رصيد النقدية بالبنك في سجلات الشركة ورصيد النقدية بالبنك في كشف البنك) تعد مذكرة تسمى مذكرة تسوية البنك (تسوية كشف البنك) Bank Reconciliation، وهي قائمة أو مذكرة جانبية خارج الدورة المستندية أو السجلات المحاسبية الغرض منها التوصل إلى الرصيد الحقيقي لحساب البنك عن طريق إجراء التعديلات الضرورية على الرصيد الوارد على وفق كشف البنك مع رصيد حساب البنك في سجلات الشركة، وهناك أشكال ثلاث لمذكرة التسوية تعد لأغراض المطابقة وهي:

1. تسوية رصيد كشف البنك ورصيد حساب البنك في السجلات إلى الرصيد الصحيح لحساب البنك.

وهذه الطريقة هي سوف تكون معتمدة في هذا الكورس

2. تسوية الرصيد الوارد في كشف البنك ليصبح مساوياً لرصيد حساب البنك في السجلات. **تأجل**

3. تسوية رصيد حساب البنك في السجلات ليصبح مطابقاً لما ورد في كشف البنك. **تأجل**

أولاً: تسوية رصيد كشف البنك ورصيد حساب البنك في السجلات إلى الرصيد الصحيح:
على وفق هذه الطريقة يجري التوصل لحساب البنك الواجب إظهاره في قائمة المركز المالي نهاية السنة المالية، وتعد هذه الطريقة الأكثر استعمالاً و الأكثر منطقية، لتحديد الرصيد الصحيح الواجب إظهاره في القوائم المالية لهذا الحساب، وسناقش كيفية إعداد مذكرة تسوية كشف البنك كالتالي:

تحديد متطلبات إعداد كشف تسوية البنك:

لغرض إجراء عملية مطابقة رصيد كشف البنك مع رصيد النقدية بسجلات الشركة وتحديد الرصيد الصحيح يحتاج المحاسب إلى مجموعة من المستندات الثبوتية التي تؤيد الأحداث المالية التي تسببت باختلاف الرصيدين، ومن هذه المستندات الآتي:

- (1) كشف البنك الوارد للشركة والذي يبين رصيد النقدية في سجلات البنك.
- (2) سجل النقدية بالبنك (أو أستاذ مساعد البنك).
- (3) آخر مذكرة تسوية لكشف البنك أعدتها الشركة.

كيفية إعداد مذكرة تسوية البنك:

لغرض إعداد مذكرة تسوية حساب البنك يتبع المحاسب الإجراءات الآتية:

أ- تراجع المبالغ المودعة كما تظهر في كشف البنك مع سجل النقدية بالشركة وتوضع علامة (صح) للمبالغ المتطابقة وبذلك تظهر الإيداعات المسجلة بسجلات الشركة ولم تظهر بكشف

حساب البنك، كذلك إيداعات آخر تسوية ومطابقة ظهورها بكشف البنك.

ب-مراجعة الصكوك الصادرة بترتيب أرقامها تسلسليا ومطابقة مبالغها بالسجلات مع كشف الحساب للوصول إلى الصكوك التي لم تصرف بعد، كذلك مراجعة الصكوك التي لم تصرف في التسوية السابقة.

ج- يطرح من رصيد النقدية بالسجلات أي مبالغ قام البنك بخصمها ولم تسجل بالسجلات.

د- يضاف إلى رصيد النقدية بالسجلات المبالغ المحصلة عن طريق البنك ولم تصل إشعارات الإضافة إلى الشركة بعد.

هـ- عمل مذكرة التسوية وإجراء قيود التسوية اللازمة في اليومية العامة والتي لم يسبق تسجيلها.

مثال (3-4):

فيما يلي البيانات التي أمكن الحصول عليها من سجلات شركة العهد عند تسوية حساب البنك في 31/ك/2012/2012:
رصيد حساب النقدية بالسجلات 16400 دينار، رصيد حساب البنك على وفق كشف حساب البنك 2420 دينار.
فإذا علمت أنه قد جرت العمليات الآتية خلال الشهر:

1. إيداعات بالطريق 1500 دينار.
 2. صكوك معلقة رقم 3000/650 دينار ورقم 654/2400 دينار.
 3. تحصيل أوراق قبض 4000 دينار.
 4. تحصيل فوائد أوراق قبض 80 دينار.
 5. مصروفات تحصيل أوراق قبض 100 دينار.
 6. مصروفات خدمات مصرفية 80 دينار.
- المطلوب: إعداد مذكرة تسوية كشف البنك نهاية كانون الثاني لعام 2012 باستعمال طريقة تسوية الرصيدين إلى الرصيد الصحيح.

خطاء محاسبة	مبالغ ظاهرة بكشف البنك ولم تظهر بسجلات الشركة	مبالغ ظاهرة بالسجلات ولم تظهر بكشف البنك
	4000 تحصيل ورقة قبض 80 فوائد ورقة قبض	1500 ابداع بالطريق
		3000 صك رقم ٦٥٠
	100 مصروفات تحصيل	2400 صك رقم ٦٥٤
	80 خدمات مصرفية	

مذكرة تسوية كشف المصرف بطريقة تسوية الرصيدين إلى الرصيد الصحيح

بيان	جزئي	كلي	بيان	جزئي	كلي
الرصيد بموجب السجلات		16400	الرصيد بموجب كشف البنك		24200
ما اضافته المصرف بالكشف ولم يظهر في سجلات الشركة	يضاف		ما أضافته الشركة بسجلاتها ولم يظهر في كشف المصرف	يضاف	
ورقة قبض محصلة	4080		ايداعات بالطريق	1500	
مجموع ما يضاف		4080	مجموع ما يضاف		1500
ما طرحه المصرف في الكشف ولم يظهر في سجلات الشركة	يطرح		ما طرحته الشركة ولم يظهر بالكشف	يطرح	
عمولة تحصيل	100		صك رقم ٦٥٠ لم يقدم للصرف	3000	
خدمات مصرفية	80		صك رقم ٦٥٤ لم يقدم للصرف	2400	
مجموع ما يطرح		180	مجموع ما يطرح		5400
الرصيد الصحيح		20300	الرصيد الصحيح		20300

مثال (3-7):

في 2012 / 3/31 ورد كشف حساب شركة (السدير) في مصرف الرائد دائناً بمبلغ 75000 دينار، فيما ظهر الرصيد في سجلات الشركة مدينياً بمبلغ 68970 دينار، ولدى التحري عن أسباب هذا الاختلاف ظهر الآتي:

1. الصك 119 بمبلغ 2800 دينار مستلم من شركة النخيل سجل لدفاتر وارسل للبنك بتاريخ 3/30 لم يظهر لكشف.
2. حررت الشركة الصك 312 لأمر شركة الكهر ء بمبلغ 7000 دينار لم يقدم للبنك لسحبها.
3. حررت الشركة الصك 313 لأمر شركة نجوان بمبلغ 5700 دينار سجل خطأ بمبلغ 7500 دينار .
4. أضاف البنك فائدة بمبلغ 70 دينار لحساب الشركة لم تسجل لسجلات لعدم ورود إشعار بذلك.
5. استقطع البنك خدمات مصرفية بمبلغ 40 دينار ظهرت لكشف ولم تظهر لسجلات.

المطلوب: إعداد مطابقة كشف البنك لطرق الآتية: 1. تعديل الرصيدين إلى الرصيد الصحيح.

الحل:

نقوم أولاً بمقارنة العمليات الواردة بكشف البنك ولم تظهر بالسجلات، ومن ثم العمليات الظاهرة بالسجلات ولم ترد بكشف البنك بهدف إعداد مسودة بالمبالغ الظاهرة بإحدى الجهتين ولم تظهر بالجهة الأخرى، وكالاتي:

المسودة:

أخطاء محاسبية	مبالغ ظاهرة بكشف البنك ولم تظهر بسجلات الشركة	مبالغ ظاهرة بسجلات الشركة ولم تظهر بكشف البنك
1800 دينار خطأ أدى لتخفيض الرصيد بالسجلات	2800 شيكات موقوفة 70 فوائد دائنة مصرفية خدمات 40	صكوك معلقة: صك 312 7000 :

شركة النهار

مذكرة تسوية حساب البنك

68970	الرصيد على وفق السجلات	75000	الرصيد على وفق كشف البنك
	يضاف		يضاف:
	70	2800	صكوك موقوفة
1870	1800	-	-
	أخطاء في السجلات أدت لتخفيض الرصيد		
	تطرح:		تطرح:
(40)	خدمات مصرفية	(7000)	صكوك معلقة
<u>70800</u>		<u>70800</u>	الرصيد الصحيح

مثال محلول (3-10):

بتاريخ 2007/3/31 م ، ورد لشركة الجبل كشف البنك الذي يبين معاملات الشركة في البنك خلال شهر آذار 2007 م ، وكان رصيد هذا الكشف دائناً بمبلغ 600000 دينار، أما رصيد البنك بدفاتر الشركة فكان مدينا بمبلغ 440000 دينار ، وبمقارنة كشف البنك مع دفاتر الشركة أتضح بأن الخلاف بين الرصيديين يرجع للآتي:

1. بلغت عمولة البنك 400 دنانير وقد وردت ضمن كشف البنك
 2. أرسل البنك إشعار يفيد بأنه أضاف فوائد لحساب الشركة الجاري بمبلغ 600 دنانير بتاريخ 2007/3/31.
 3. تبين أن الشيكات الصادرة الآتية:
 - أ. شيك رقم 500 بمبلغ 160000 دينار
 - ب. وشيك رقم 600 بمبلغ 60000 دينار
 - ج. وشيك رقم 700 بمبلغ 20000 دينار لم يدفعها بعد للمستفيدين لعدم تقديمها للصرف.
 4. قامت الشركة بإيداع مبلغ 160000 دينار نقداً بالحساب في البنك في 2007/3/31 م بعد مواعيد العمل في البنك ولم يظهر هذا المبلغ في الكشف.
 5. ورد إشعار من البنك يفيد بأنه حصل كمبيالة بمبلغ 80000 دينار بتاريخ 2007/3/31.
 6. هناك فوائد بنكية مدينة قيمتها 1500 دينار خصمها البنك ولم يرد بها إشعار من البنك.
 7. هناك مصاريف بنكية قيمتها 500 دنانير خصمها البنك عن شهر نيسان 2006 م ولم يصل إشعار بها.
 8. تبين أن الشيك رقم 888 بمبلغ 55600 ديناراً لأمر شركة الواحة قد سجل بالدفاتر خطأ بمبلغ 56500 دينار.
 9. تبين أن الشيك رقم 999 بمبلغ 82100 دينار لأمر شركة السياب قد سجله البنك بالكشف بمبلغ 81200 دينار.
- المطلوب:

1. إعداد مذكرة تسوية البنك في 2007/3/31 م.
2. إجراء قيود التسوية اللازمة في دفاتر الشركة.
3. تصوير حساب البنك بعد التسوية.

1. يجري أولاً إعداد مسودة بالعمليات الآتية:

الأخطاء المحاسبية	عمليات ظاهرة بالسجلات وغير ظاهرة بالكشف	عمليات ظاهرة بالكشف وغير ظاهرة بالسجلات
(55600-56500=900) أخطاء تسجيل في السجلات.	شيكات 240000 موقوفة:	عمولة بنك 400
(82100-81200=900) أخطاء محاسبية	شيك 500 / 160000 دينار	فوائد لحساب المنشأة
	شيك 600 / 60000 دينار	متحصلات 80000
	شيك 700 / 20000 دينار	فوائد بنكية 1500
	إيداع بالطريق 160000	مصاريف بنكية 500

مذكرة تسوية كشف البنك

الرصيد بموجب السجلات	600000	الرصيد بموجب كشف البنك
440000		
يضاف:		يضاف:
المتحصلات (أ.ق) 80000	<u>160000</u>	إيداعات بالطريق
فوائد لحساب المنشأة 600	760000	
أخطاء محاسبية 900		يطرح:
81500		شيكات موقوفة:
		160000/500
521500		60000/600
تطرح:		20000/700
الأعباء والمصاريف:	<u>240900</u>	أخطاء محاسبية 900
فوائد بنكية 1500		
مصاريف بنكية 500	<u>519100</u>	رصيد النقدية الصحيح
عمولة بنكية 400		
2400		
رصيد النقدية الصحيح		
519100		

النهاية

THE END

